جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

أثر مخلفات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الاقتصا العالمي والجزائري

وزارة التعليم العالي

The impact of the remnants of the Corona pandemic on the global economy and its repercussions on the Algerian economy

من إعداد الطالب (ين):

بوهكة حسام

برابح براهيم

تحت إشراف:

د.يبو كريم

أعضاء لجنة المناقشة:

بوقطاية سفيان	دكتور	جامعة غليزان	رئيسا
يبو كريم	دكتور	جامعة غليزان	مشرفا
ميموني ياسين	دكتور	جامعة غليزان	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وتقدير :

الحمد لله رب العالمين تبارك وتعالى له الكمال وحده

والصلاة والسلام على نبينا محمد نبيه ورسوله الامين وعلى سائر الانبياء والمرسلين

نحمد الله تعالى الذي وفقنا لاتمام بحثنا هذا

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله" .

فإننا نشكر الذين مدوا لنا يد المساعدة, وفي مقدمتهم نتقدم بالشكر والامتنان والعرفان لأستاذنا الفاضل الدكتور "يبو كريم" ، الذي لم يدخر جهدا في مساعدتنا في اثراء موضوعنا ، كما نتقدم بجزيل الشكر الى اعضاء لجنة المناقشة المتكونة من قامة الدكاترة .

ونتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان الى كل الاساتذة الافاضل اساتذة العلوم الاقتصادية لجامعة غليزان الذي كان لهم الفضل في سلوكنا هذا الدرب .

إهداء:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أغلى إنسان في الوجود

أمي الحبيبة أدامها الله لي

إلى من عمل بكد في سبيلي وأوصلني إلى ما أنا عليه قدوتي في الحياة

أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى أخواتي

إلى كل أصدقائي الذين تقاسمت معهم مشواري الجامعي

وكل من ساعدني من قريب وبعيد في إنجاز هذا البحث المتواضع.

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نافعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج

ملخص

شهد العالم قبل سنوات قليلة حدثا صحيا نادرا، أثر على جميع الشعوب والدول من بينها الجزائر و هو تفشي جائحة كورونا كوفيد،19-مخلفا خسائر مالية و بشرية يصعب إحصائها و التصدي لها، على أساس أن الأضرار الناتجة عنها لا تكون صحية فحسب، بل تشل الحركة الاقتصادية و تدفق رؤوس الأموال، و بالتالي قد تؤدي إلى انهيار دول إن لم تستطع تحمل التبعات الاقتصادية للوباء، ولقد عانت الجزائر من هذا الوباء من انهيار في اقتصادها الوطني.

الكلمات المفتاحية:

- جائحة كورونا – الاقتصاد الوطني – مخلفات – القطاع الاقتصادي – المؤشرات.

A few years ago, the world witnessed a rare health event that affected all peoples and countries, including Algeria, which is the outbreak of the Corona Covid-19 pandemic, causing financial and human losses that are difficult to count and address, on the basis that the resulting damages are not only health-related, but It paralyzes economic movement and the flow of capital, and thus may lead to the collapse of countries if they cannot bear the economic consequences of the epidemic. Algeria has suffered from this epidemic and a collapse in its national economy.

key words:

- Corona pandemic - the national economy - waste - the economic sector - indicators.

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير	أ
الإهداء	ب
الملخص	ج
فهرس المحتويات	د
قائمة الجداول	هـ
قائمة الأشكال	و
الفصل الاول :مقدمة عامة	**5-2**
الفصل الثاني: جائحة كورونا والاقتصاد العالمي	
تمهيد	**7**
1. إنعكاسات جائحة كوفيد - 19 على بعض المؤشرات الاقتصادية	**8**
2. إنعكاسات جائحة كوفيد - 19- على الإستثمار الأجنبي المباشر	**12**
3. تأثير فروس كورونا على صندوق النقد الدولي	**15**
الفصل الثالث: دراسة حالة انعكاسات فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري.	
تمهيد.	**25**
I-اثر فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي	**26**

1-1-أثر فيروس كورونا على التجارة الخارجية	**26**
1-2- أثار جائحة كورونا على قطاع الصناعة.	**33**
II اثار فيروس كورونا على الاقتصاد في الجزائر.	**33**
2-1 أثر فيروس كورونا على التجارة الخارجية	**33**
2-2. أثر جانحة كورونا على المتغيرات الكلية	**37**
2-3-التضخم والبطالة.	**38**
2-4-تاثير فيروس كورونا على قطاع المحروقات	**40**
خلاصة الفصل.	**42**
الخاتمة العامة.	**44-46**
قائمة المصادر والمراجع	**48**

فهرس الجداول

رقم الفصل – رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01	جدول مختلف تسميات سلالات كوفيد المتحورة	**13**
الجدول رقم 02	**تغير حجم تجارة السلع العالمية خالل الفترة: ديسمبر2019 – ماي2020.**	**28**

فهرس الأشكال

رقم الفصل – رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1)	الشكل رقم)1:)تطور اصابات المؤكدة والوفيات بمرض كوفيد–19 حول العالم	17
الشكل رقم (3)	توقعات تطور مستوى التجارة الدولية خالل سنة 2020 وسنة 2021	27
الشكل رقم)04 :)	تطورات مؤشرات التجارة العالمية للسلع والشحن والنقل الجوي ونقل الحاويات.	27
الشكل رقم)05 :)	عدد الدول التي فرضت قيودا على عمليات التصدير حسب نوع المنتجات	30
الشكل)6 :)	مؤشرات أسعار الشهرية	33
الشكل)7 :)	تغيرات أسعار السلع الشهرية منذ جانفي2020	33
الشكل رقم)12 :)	سعر البرميل الواحد للبترول لنهار 29 نوفمبر 2020.	34
الشكل رقم)13 :)	مراحل تطور سعر برميل من البترول للسداسي الثاني2020	34
الشكل رقم)14 :)	تطور إنتاج النفط في الجزائر خالل الفترة)جويلية	35

	2019 – جوان 2020 (مليون برميل يوميا.	
الشكل رقم)15 :)	تطور الميزان التجاري في الجزائري خالل الفترة)جويلية 2017 –جوان (2020مليون دوالر أمريكي	36
الشكل رقم)16 :)	تطور احتياطات الصرف في الجزائر خالل الفترة)جانفي 2019 – أفريل 2020 (مليو ن دوالر أمريكي.	39

الفصل الأول

مقدمة عامة

مقدمة :

شكلت جائحة كورونا أزمة اقتصادية عالمية التأثير مست جميع أنحاء العالم ، و ألقت بتداعياتها على كل الحياة الاقتصادية، بشكل جعل الخبراء والمختصين يرفعون من سقف تنبؤاتهم بشأن حدوث انكماش اقتصادي خطير، بناء على حالة الركود و الكساد الاقتصادي التي مخلفتها الجائحة في الأشهر الأولى من بدايتها، و نظرا للطبيعة التي تكتسبها حائحة كورونا في كونها كارثة صحية ذات تحديد وجودي على البشرية ، فقد خلقت عائقا حقيقيا أمام السيابية الحياة الاقتصادية وديناميكيتها على المستوى العالمي مما أدى إلى خفض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم وتراجع عجلة الإنتاج ، و يفعل تنامي تأثيرات الجائحة و اتساع نطاقها، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي وكذلك انخفض الطلب العالمي بشكل ملحوظ، كما تضررت التجارة الدولية للسلع و الخدمات نتيجة لتقييد حركة النقل و تعطل سلاسل التوريد ، لتمتد آثار المخالجة إلى أسواق النقط العالمية متسببة لها في اغيارات غير مسبوقة، وكذلك الحال في سوق العمل العلمي الذي عرف تأثرا واضحا، و لتخفيف الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة سارعت الكثير من دول العالم إلى اتخاذ حزمة من التدابير لإنعاش اقتصادها ، إلا أنها واجهت صعوبة في ذلك ، نظرا لتعقد مهمة الالتزام بقيود الميزانية و حدود الإنفاق في ظل قوة تداعيات هذه الجائحة و ارتفاع درجة عدم اليقين حول مستقبلها.

و في هذا السياق وجدت الجزائر نفسها على غرار بقية دول العالم متأثرة بتداعيات الجائحة على اقتصادها، و نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري كاقتصاد ربعي كان تأثير الأزمة عليه مزدوجا بسبب تراجع الطلب على المحروقات و تهاوي أسعار النفط العالمية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى استجابة سريعة لتخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة، وذلك من خلال اتخاذ حزمة من التدابير الاستثنائية و الظرفية ذات الطابع الاستعجالي، غير تفعيل أدوات سياستها الاقتصادية المتاحة ، و زيادة على دور هذه التدابير في إدارة الأزمة ف تكتسي أهمية في حماية مسار الإصلاح المالي و التحديد الاقتصادي الذي سطرته الدولة في مخطط عمليا مطلع العام الحالي، كإطار منظم

من شأنه تجسيد نموذج الاقتصادي جديد ، يستجيب لمتطلبات التنمية ، بالإضافة إلى قدرته على ما تقتضيه تغيرات الخارطة الجيو اقتصادية المرتقبة في ظل التوازنات الجديدة للعالم بعد الانسجام و التوافق مع كورونا. والجزائر واحدة من هذه الدول التي اتخذت إجراءات صارمة للحد من تأثير هذا الفيروس على المجتمع الجزائري في العديد من المجالات، وكانت من الدول التي اتخذت إجراءات مبكرة لتفادي التأثيرات الخطيرة والهدامة

للاقتصاد الجزائري.

إشكالية الدراسة الرئيسية:

بناء على ما سبق يمكن أن نطرح التساؤل التالي:

ها ماهي تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري ؟

وتندرج ضمن الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتمثل في:

كيف أثر كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري؟

ما هي أهم الإجراءات المتحدة على المستوى الفعلي لمواجهة فيروس كورونا المستجد كوفيد – 19

الفرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية بصياغة الفرضيات التالية:

-أثر فيروس كوفيد – 19 على الاقتصاد الجزائري بحكم المبادلات التجارية بين العالم والجزائر، لاسيما الصين.

-الخذت الجزائر إجراءات وسياسات فعالة لمواجهة انتشار فيروس كورونا لتخفيف من تداعياته السلبية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تناقش موضوعا اقتصاديا مستعدا شغل كثروا من المختصين على الساحة الاقتصادية نظرا لقوة تأثيره على كل اقتصاديات العالم، كما يكتسي الموضوع أهميته على تسليط الضوء على تداعيات الجائحة على الاقتصاد الجزائري، من خلال تصوير آثاره على محمل المناحي الاقتصادية، بالإضافة إلى تبيين الية السياسة الاقتصادية التي استجابت من خلالها الحكومة الجزائرية لتخفيف من آثار هذه التداعيات.

أهداف الدراسة:

الأزمة الصحية العالمية، والتعرف على أنه حدث في تاريخ البشرية و أخطرها "أزمة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 -

-توضيح تداعيات فيروس كورونا للمستجد كوفيد – 19 على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة.

توضيح أهم الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لمواجهة وباء كورونا المستحد.

منهجية الدراسة:

من أجل دراسة إشكالية البحث، والإجابة على الأسئلة المطروحة واختيار الفرضيات اعتمدنا على:

المنهج الوصفي والتاريخي: من خلال وصف فيروس كورونا المستحد وتتبع مراحل انتشاره.

المنهج التحليلي: من خلال تحليل أهم الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية علميا ومحليا، باستخدام أسلوب دراسة حالة للمنهج الوصفي التحليلي عند

دراسة وضعية الجزائر في ظل انتشار وباء كورونا المستجد كوفيد – 19.

صعوبات الدراسة:

عدم وجود نظام معلومات اقتصادية واجتماعية موحدة للإحصائيات في الجزائر.

منتجو الإحصائيات في الجزائر، مثل الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة التشغيل ... إلخ، لا يستعملون نفس الخطوات أو نفس المناهج لتقييم المعلومات، مما يؤدي إلى اختلاف في الإحصائيات من هيئة إلى أخرى.

اختلاف الأرقام الإحصائية من مصدر إلى آخر، ومن جهة إلى أخرى، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تناقض المعلومات.

العدام المراجع المتعلقة بالموضوع في المكتبات الجامعية.

هيكل الدراسة:

قصد تغطية الموضوع ارتأينا أن تقسم دراستنا إلى:

الفصل الأول:مقدمة

الفصل الثاني : الذي يحوي ثلاث مباحث، ومن خلاله تم التطرق إلى عموميات حول فيروس كورونا من مفاهيم خصائص وانواع .

أما الفصل الثالث : فتطرقنا إلى دراسة حالة انعكاسات فيروس كورونا على االاقتصاد الجزائري . ، وذلك من خلال مبحثين

. أسباب ودوافع اختيار الموضوع :

تمثلت في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية وفقا لما يلي:

- **الأسباب الذاتية:**

- رغبة وميول شخصي لدراسة لموضوع

- موضوع يقع ضمن التخصص ومناسب له

- حداثة الموضوع

- تذبذب في الاقتصاد الوطني ما بعد جائحة كوفيد 19 في الجزائر بشكل رهيب.

- **الأسباب الموضوعية:**

- محاولة التعرف على المخلفات والأثار التي رتبها كوفيد 19 ومدى تأثر الاقتصاد الجزائري بها

- تسليط الضوء فيروس مستحدث ضرب العالم

- إثراء المكتبة الوطنية بمراجع في الموضوع.

الفصل الثاني

جائحة كورونا والاقتصاد العالمي

تمهيد:

تسببت جائحة كوفيد 19- في أعمق ركود إقتصادي منذ أزمة الكساد العظيم، حيث أدت إلى الإضرار بالإقتصادات والتسبب في تحديات غير مسبوقة لأنظمة الرعاية الصحية والمواجهة هذه الأزمة الجديدة قامت الدول عبر العالم بإتخاذ إجراءات متمثلة في الحجر الصحي والتباعد الإجتماعي والإغلاق التام، ما أدى إلى دخول العالم في حالة ركود إقتصادي.

ومن الواضح أن هذه الأزمة لم تكن صحية فقط، بل أثرت بشكل مباشر على القطاعات الإقتصادية والإجتماعية، فخلفت آثارا قاسية على الإقتصادات من تعطل للإنتاج وإغلاق للأسواق، وخسائر في البضائع نتيجة ضعف الطلب عليها وتوقف كامل للحركة السياحية وإغلاق المطارات والحدود البرية والجوية والبحرية وكذلك إرتفاع البطالة.

1. إنعكاسات جائحة كوفيد – 19 على بعض المؤشرات الاقتصادية:

أدت جائحة كوفيد – 19 إلى إحداث هزات عنيفة على مختلف الإقتصادات في العالم، فهذه الأزمة لم تمس القطاع الصحي فقط بل مست مختلف المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية للدول .

أدت الظروف الإستثنائية التي أوجدتها جائحة كوفيد – 119 إلى فرض غلق الأنشطة الإقتصادية، والتطبيق الحازم للإجراءات الوقائية التي إتخذتها جميع دول العالم، فكان من الطبيعي أن يتراجع النمو الإقتصادي بشكل طردي مع إضافة المزيد من الإجراءات الإحترازية لحصر تفشي الفيروس[1].

نتيجة لإجراءات الإغلاق الإقتصادي التي تبعت تفشي فيروس كورونا، تراجعت معدلات النمو في أغلب إقتصاديات العالم، وقد كانت التوقعات في البداية بتراجع إقتصاديات الدول المتقدمة بنسب تصل إلى 10%.

وكما هو واضح في الجدول.

جدول 1 معدل النمو الاقتصادي الحقيقي لمجموعة من الدول في تقرير مجلة الإيكونيميست، فصلا بفصل (%)

دول البريكس	الفصل الرابع 2019	الفصل الأول 2020	الفصل الثاني 2020
البرازيل	0.5	1.0-	11.0-
الصين	1.4	10.9-	9.2
الهند	1.2	5.0	9.3-
روسيا	0.4	0.1-	10.5-

[1] الهيبة,عدي، التحولات الكبرى لعالم ما بعد كورونا, مجلة هايبريس , ,12 نيسان , مصر، 2020، ص 169.

جنوب افريقيا	0.3-	3.0-	7.7-
مجموعة السبعة			
كندا	0.1	0.3-	4.5-
فرنسا	0.8	2.0-	10.0-
ألمانيا	0.0	3.0-	4.5-
ايطاليا	0.3-	5.0-	10.0-
اليابان	1.8-	0.5-	0.4-
المملكة المتحدة	0.0	1.4-	9.3-
الو.م.أ	0.5	1.3-	5.9-

يتضح من الجدول أنه يُتوقع أن تحقق أغلب دول العالم معدلات نمو اقتصادي سالبة ابتداء من الفصل الثاني لسنة 2020، وهذا يعود بالأساس إلى إجراءات العزل الصحي والإغلاق الاقتصادي التي طالت عددا كبيرا من المحلات والمتاجر والمصانع، كذلك الحدود وإيقاف النقل داخليا وخارجيا. ويبدو من البيانات السابقة أن الصين هي البلد الوحيد الذي يحقق معدلات إيجابية ابتداء من الفصل الثاني لسنة 2020 في حين أنها شهدت في الربع الأول من نفس السنة انكماشا بنسبة 6.8% وهذا يعود إلى التطبيق الصارم لإجراءات الوقاية خلال الفصل الأول، إضافة إلى أن توقف أغلب اقتصادات العالم جعل من الصين تعمل بشكل أشبه ب "مصنع العالم"، فهي تورد مختلف السلع والخدمات خاصة الصحية منها، لباقي الدول[1].

[1] الهيبة,عدي، المرجع السابق، ص170.

كما أن الملاحظ للبيانات التي تخص النمو الاقتصادي لعدة سنوات من 2011 إلى 2020 يرى صدى التذبذب في معدلات النمو، خاصة في دول الاتحاد الأوروبي والدول الناشئة، والجدول 2 يقدم رؤية أوضح عن ذلك.

البلد السنة	معدل النمو					
	2011	2013	2015	2017	2019	2020
الو.م.أ	1.6	1.8	2.9	2.4	2.2	3.5-
الصين	9.6	7.8	7.0	6.9	5.9	2.3
البرازيل	4.0	3.0	3.5-	1.3	1.1	4.1-
روسيا	4.3	1.8	2.0-	1.8	1.3	3.1-
اليابان	0.1-	2.0	1.2	2.2	0.7	4.8-
منطقة اليورو	1.7	0.2-	2.0	2.6	1.3	6.6-

من خلال الجدول ، يتضح أن معدل النمو الإقتصادي تناقص بداية من سنة 2013 في عدة دول بالعالم بشكل متفاوت، وهذا يعود بالأساس إلى الأزمات التي طالت الإقتصاد العالمي، إذ شهد العقد الماضي أزمات مالية وإقتصادية متعددة، بداية من أزمة الديون السيادية الأوروبية إلى أزمة النفط سنة 2014 وأزمة البرازيل 2015،

لتدق أواخر سنة 2019 ناقوس الخطر منذرة ببداية أزمة صحية عالمية لوباء خطير، وبذلك شهدت سنة 2020 أزمة صحية وشبح ركود اقتصادي في الأفق العالمي[1] .

وقد كان للجائحة أثرا بالغا على الاقتصاد العالمي، إذ لم تسلم منطقة من تبعاتها الاقتصادية، وقد كان الأثر ناتجا أساسا عن عدة عوامل، يذكر منها ما يلي[2]:

– إغلاق المصانع وإيقاف الكثير من الأنشطة الاقتصادية السياحة الاستثمار... بناء على توصيات السلطات الصحية المحلية والدولية؛

– تراجع تبادل السلع والخدمات تبعا لإغلاق الحدود وتوقف التنقل بين الدول.

– إجراءات الحجر الصحي التي أدت الى تعطيل جزء هام من القوة العاملة في الاقتصاد.[3]

– تأخر الولايات المتحدة الأمريكية في البداية في اتخاذ الإجراءات الاحترازية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية، إذ شكك الرئيس الأمريكي آنذاك دونالد ترامب Donald Trump بمصداقية إحصائيات الإصابات المصرح بها من طرف الحكومة الصينية، متهما إياها بخلق الأكاذيب من جهة ومنهما منظمة الصحة العالمية بالانحياز للصين من جهة أخرى، و تهديدها بسحب الدعم المالي الأمريكي.

– عدم تضامن الدول الأوروبية مع بعضها في ظل انتشار فيروس كورونا، خاصة ما حدث في كل من إيطاليا وإسبانيا.

– أوضحت الجائحة بشكل جلي هشاشة النظم الصحية حول العالم، إذ فاقت الإصابات حجم استيعاب المستشفيات.

---

[1] بو زيد , عبدالرحمن عاطف. الأسباب والتداعيات .. كورونا ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية, المركز العر بي للبحوث والدراسات , ,17 نيسان , قطر، 2020، ص358 .

[2] بو زيد , عبدالرحمن عاطف. المرجع السابق، ص 359.

[3] الشمري , فيصل، كم خسرت شركات العالم حتى اليوم بعد تفشي كورونا ؟معهد العربية للدراسات , ,20 ايار , الإمارات العربية، 2020، ص236.

جاء في تقرير صندوق النقد الدولي لشهر أفريل 2021 أنه بعد الانكماش المقدر بـ 3.3% عام 2020 تتوقع المؤسسة الدولية أن يحقق الإقتصاد العالمي نموا قويا بـ 6% في 2021 و 4.4% في 2022، وذلك بعد تخفيف إجراءات الإغلاق. كما أشار التقرير إلى قوة الإنتعاش المتوقع في 2021 تختلف من منطقة إلى أخرى حسب شدة الأزمة، مدى الإضطرابات الداخلية والأهم من ذلك فعالية دعم ا السياسة للحد من الضرر[1].

من خلال ما سبق، فإن جائحة كوفيد – 19– أدت لخلق وضع طبيعي جديد على مختلف الأصعدة المحلية والدولية من جهة، ومن جهة أخرى أدت إجراءات الإغلاق الإقتصادي إلى تبعات هائلة على معدلات النمو في مختلف الدول، والإقتصاد العالمي ككل، إذ أوضحت الجائحة بشكل جلي هشاشة العالم أمام الأزمات الصحية[2] .

2. إنعكاسات جائحة كوفيد – 19– على الإستثمار الأجنبي المباشر:

تعرضت التدفقات العالمية من الإستثمار الأجنبي المباشر عام 2020 لضغط شديد جراء فيروس كوفيد–19 إذ يشير تقرير الإستثمار العالمي الذي يصادف عام الجائحة ذكراه السنوية الثلاثين أن هذا الضغط سيكون له أثر على المدى الطويل. كما أوضح صندوق النقد الدولي كيفية بدء التعافي بعد عملية الإغلاق التي فرضت على دول العالم .

يمكن ملاحظة المقارنة بين تذبذبات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشكل 2.

[1] الشمري , فيصل، المرجع السابق، ص237.

[2] الصاري , عبد الحافظ ، أزمة كورونا.. هل يتحول العالم الاعتماد نظام اقتصادي أخلاقي؟م ركز الجزيرة للدراسات , 25, اذار ,قطر، 2020، ص459.

شكل 2: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة عبر العالم للفترة 2007-2020

الوحدة: تريليون دولار

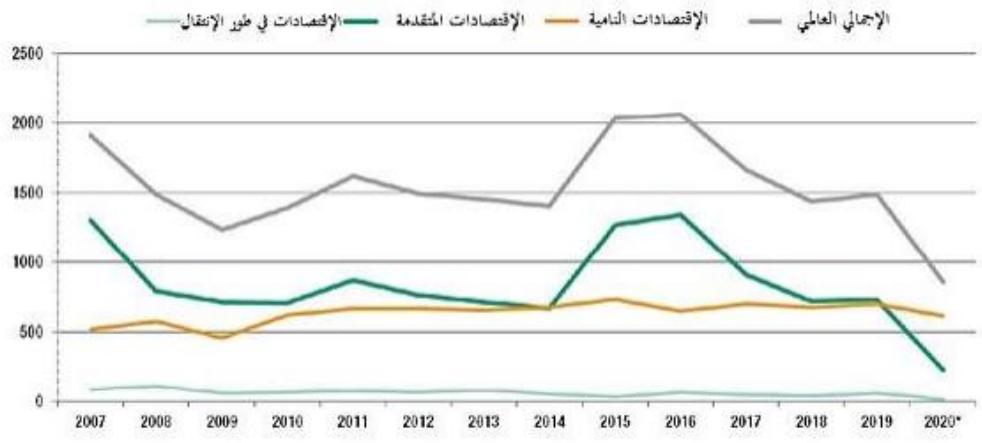

Source: UNCTAD, *Investment Trends Monitor: Global FDI Flows Down 42% in2020* (Geneva: UNCTAD, January 2021), p1.

من خلال الشكل يتضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عرفت تذبذبا منذ فترات سابقة، حيث شهد العالم انخفاضا في الفترة 2008-2009 وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية لتلك الفترة، لتعرف ارتفاعا طفيفا إلى غاية 2014 أين عرف العالم الصدمة النفطية، لترجع إلى الارتفاع أين شهدت انتعاشا من لتهوي بعد ذلك بسبب جائحة كوفيد - 19- حيث تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بشكل أكثر حدة مما حدث في الأزمات السابقة إلى 859 مليار دولار، بانخفاض ،42، حيث ساهم الوباء في انخفاض التدفقات إلى أدنى مستوياتها .

وقد شهدت الاقتصادات المتقدمة أكبر انخفاض، حيث وصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يقدر بنحو 98مليار دولار -في 6 أشهر من 2020، بانخفاض قدره 75% مقارنة بـ 2019 ، كما انخفضت التدفقات إلى أمريكا الشمالية بنسبة 56% إلى 68 مليار دولار. [1]

وسجلت الو.م.أ إنخفاضا بنسبة 49%، حيث إنخفض الإستثمار الأجنبي المتدفق إليها إلى ما يقدر بـ 134 مليار دولار. أما الصين فقد كانت أكبر متلق للإستثمار في العالم حيث ارتفعت التدفقات إلى العملاق الآسيوي بنسبة 4% لتصل إلى 163 مليار دولار. وكان الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر المناطق النامية متفاوتا ، مع 37- في أمريكا اللاتينية والكاريبي و 18في إفريقيا و 4% في آسيا النامية.

كما شكلت الجائحة صدمة في العرض والطلب على الاستثمار الأجنبي المباشر وسياساته، وترتب عن ذلك آثارا قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وهذا ما يوضحه الشكل البياني الموالي.

شكل 3 أثر الجائحة على الاستثمار الأجنبي المباشر: آليات الإنتقال

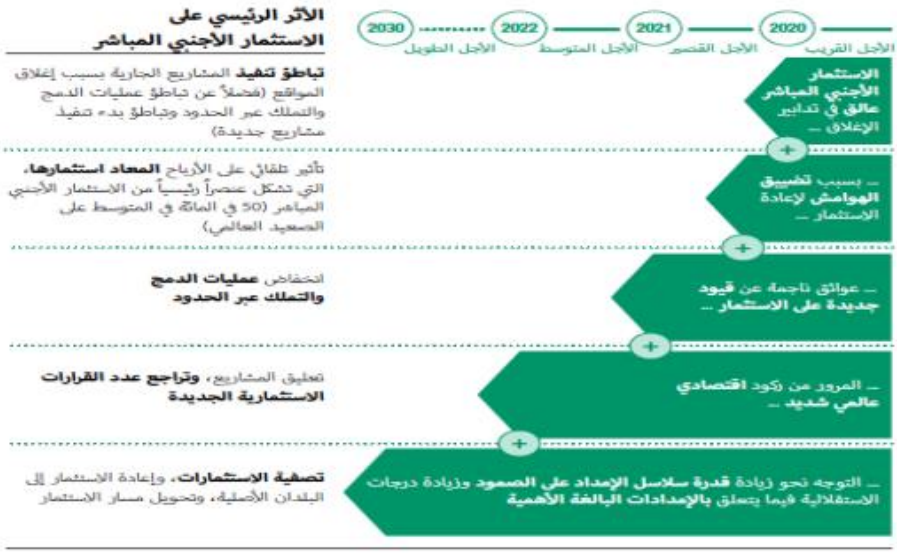

المصدر: الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الإستثمار العالمي 2020: الإنتاج الدولي بعد الجائحة، طبعة الذكرى السنوية الثلاثين، (جنيف 2020)، ص: 3.

[1] الفرا, مرام تيسير، تأثيرات أزمة فيروس كورونا على أداء الاقتصاد العالمي وعلى أداء مؤسسات ضمان الودائع حول العالم ,المركز الديمقراطي العربي, ,3 ايار, برلين، 2021، ص175.

يتضح من خلال الشكل أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد تضرر على المدى القصير بشكل كبير جراء تدابير الإغلاق التي أدت إلى تباطؤ تنفيذ المشاريع ومنه التأثير التلقائي على الأرباح، أما على المدى المتوسط فإن الجائحة فرضت قيودا جديدة على الاستثمار ما سيخفض عمليات الدمج والتملك، في حين أنه على المدى الطويل سيتم تصفية الاستثمارات وإعادتها إلى البلدان الأصلية[1].

وعليه؛ فقد ألقت جائحة كورونا بظلال سلبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، جراء حالة الفزع التي يعيشها الاقتصاد العالمي، بالتزامن مع الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي الفيروس .

3. –تأثير فروس كورونا على صندوق النقد الدولي:

أبدى الاقتصاد العالمي "صمودا ملحوظا" لكنه لا يزال يحمل ندوبا عميقة من تبعات جائحة فيروس كورونا والحرب في أوكرانيا وارتفاع أسعار الفائدة، حسبما قالت مديرة صندوق النقد الدولي.

وصرحت كريستالينا غورغييفا في كلمة ألقتها في أبيدجان بساحل العاج، قبل اجتماعات الخريف لصندوق النقد والبنك الدوليين، يوم الخميس 05 اكتوبر 2023 بأنه "رغم أن التعافي من صدمات السنوات القليلة الماضية مستمر، فهو (الاقتصاد العالمي) بطيء وغير منتظم."

كما قالت إنه من المرجح أن يظل النمو الاقتصادي العالمي أقل بكثير من متوسط 3.8% المسجل خلال العقدين الماضيين، وإن العالم خسر 3.7 تريليونات دولار من الناتج الاقتصادي بسبب الصدمات المتعاقبة منذ العام 2020.

[1] الفرا, مرام تيسير، المرجع السابق، ص176.

اقتصاد تونس التضخم في تونس يتراجع إلى 9% خلال سبتمبر

وبحسب غورغييفا، فإن الولايات المتحدة "هي الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي عاد فيه الإنتاج إلى مسار ما قبل الجائحة. ولا تزال بقية دول العالم متخلفة عن الاتجاه السائد."

وأشارت مديرة صندوق النقد كذلك إلى أن البلدان الأكثر فقرا هي التي تعاني أكثر من غيرها لأن قدرتها محدودة على "حماية اقتصاداتها ودعم الفئات الأكثر ضعفا[1]."

وأوضحت أن التعافي المخيب للآمال في الصين يؤثر على النمو العالمي على الرغم من التخلي عن السياسات الصارمة التي اتبعت للقضاء على فيروس كورونا أواخر العام الماضي، والتي كانت أصابت التجارة بالشلل في ثاني أكبر اقتصاد بالعالم العام الماضي.

غير أن غورغييفا قالت كذلك إن الاقتصاد العالمي أثبت صموده على نحو غير متوقع في مواجهة أسعار الفائدة المرتفعة، التي طرحها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنوك المركزية الأخرى لمحاربة التضخم الذي ارتفع خلال العامين الماضيين.

وقالت أيضا إن الاحتمالات تتزايد بأن الاقتصاد العالمي قادر على إدارة "هبوط ناعم"، وتجنب الركود حتى مع خفض الضغوط التضخمية[2].

وتابعت أن "مكافحة التضخم هي الأولوية الأولى"، وحثت البنوك المركزية على إبقاء أسعار الفائدة "أعلى لفترة أطول..إنه من الأهمية بمكان تجنب تخفيف السياسة (رفع أسعار الفائدة) قبل الأوان، نظرا لخطر عودة التضخم."

تبدأ اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين يوم الإثنين في مراكش بالمغرب.

[1] الفرا, مرام تيسير، المرجع السابق، ص177.

[2] المرجع نفسه، ص 178.

مع بداية عام 2024، يبدو أن آفاق الاقتصاد العالمي تتجه نحو التحسن. إذ تخرج الاقتصادات الكبرى الآن سالمة في الأغلب الأعم من أسرع ارتفاع في أسعار الفائدة في الأعوام الأربعين الأخيرة، ومن دون الندوب المعتادة الناجمة عن انهيارات مالية أو معدلات بطالة مرتفعة. نادرا ما تنجح البلدان في ترويض معدلات التضخم الحادة دون التسبب في إشعال شرارة الركود. مع ذلك فإن "الهبوط الناعم" أصبح الآن أكثر ترجيحا. وليس من المستغرب أن تعيش الأسواق المالية مزاجا احتفاليا[1].

لكن الحذر مطلوب. تشير أحدث الآفاق الاقتصادية العالمية الصادرة عن البنك الدولي إلى أن معظم الاقتصادات ـ المتقدمة والنامية على حد سواء ـ سوف تنمو بشكل أبطأ كثيرا في عامي 2024 و2025 مقارنة بما كانت عليه في العقد الذي سبق جائحة كورونا. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي للعام الثالث على التوالي ـ إلى 2.4% ـ قبل أن يرتفع إلى 2.7% في عام 2025 .ومن المتوقع أن يبلغ نمو نصيب الفرد في الاستثمار في عامي 2023 و2024 نحو 3.7% في المتوسط، أي بالكاد نصف متوسط العقدين السابقين.

تتشكل فترة العشرينيات من القرن الحادي والعشرين لتصبح عصر الفرص الضائعة .سوف تمثل نهاية عام 2024 نقطة منتصف الطريق لما تصورنا أنه سيكون عقدا تحويليا للتنمية ـ حيث كان من المفترض القضاء على الفقر المدقع، واستئصال أمراض مُعدية رئيسية، وخفض انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري الكوكبي إلى النصف تقريبا. ما يلوح في الأفق بدلا من ذلك هو مَعلَم بائس: أضعف أداء للنمو العالمي على الإطلاق خلال نصف عقد منذ عام 1990، حيث من المتوقع أن يكون متوسط دخل الفرد في ربع جميع البلدان النامية أقل في نهاية عام 2024 مقارنة بما كان عليه عشية اندلا ع جائحة كورونا[2].

يهدد النمو الاقتصادي الواهن بتقويض عدد كبير من الضرورات العالمية ويزيد من صعوبة تمكن الاقتصادات النامية من توليد الاستثمار اللازم للتصدي لتغير المناخ، وتحسين الصحة والتعليم، وتحقيق أولويات رئيسية أخرى. كما

[1] الفرا, مرام تيسير، المرجع السابق، ص179.

[2] المرجع نفسه، ص 180.

يهدد بترك أكثر الاقتصادات فقرا عالقة مع أعباء ديون كفيلة بإصابتها بالشلل. ومن شأنه أن يطيل من بؤس ما يقرب من واحد من كل ثلاثة أشخاص في البلدان النامية الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وهذا يرقي إلى كونه فشلا تاريخا: عقد ضائع، ليس فقط لِقِلة من البلدان، بل والعالم أجمع[1].

ولكن لا يزال من الممكن تحويل التيار. يشير تحليلنا إلى أن أداء معظم الاقتصادات النامية في النصف الثاني من عشرينيات القرن الحادي والعشرين قد يكون في أقل تقدير ليس أسوأ مما كان عليه في العقد السابق لجائحة كوفيد-19 إذا فعلت شيئين. أولا، يتعين عليها أن تركز سياساتها على توليد طفرة استثمارية مفيدة على نطاق واسع ـ طفرة تدفع نمو الإنتاجية، وترفع الدخول، وتحد من الفقر، وتزيد من الإيرادات، وغير ذلك الكثير من الأمور الطيبة. ثانيا، يتعين عليها أن تتجنب ذلك النوع من السياسات المالية التي كثيرا ما تعرقل التقدم الاقتصادي وتساهم في زعزعة الاستقرار[2].

تشير الأدلة المستمدة من الاقتصادات المتقدمة والنامية منذ الحرب العالمية الثانية إلى أن المزيج الصحيح من السياسات من الممكن أن يزيد الاستثمار حتى عندما لا يكون الاقتصاد العالمي قويا .فقد تمكنت البلدان في مختلف أنحاء العالم من توليد ما يقرب من 200 طفرة استثمارية منتجة لمكاسب غير متوقعة، والتي يمكن تعريفها بأنها فترات تسارع فيها نمو نصيب الفرد في الاستثمار إلى 4% أو أكثر وظل هناك لأكثر من ست سنوات. وقد قفزت كل من الاستثمارات العامة والخاصة خلال هذه الفترات. كانت الخلطة السرية تتألف من حزمة سياسية شاملة عملت على توحيد الموارد المالية الحكومية، وتوسيع التدفقات التجارية والمالية، وتعزيز المؤسسات الضريبية والمالية، وتحسين مناخ الاستثمار لصالح المشاريع الخاصة.

[1] حرب , جهاد نميمة: التداعيات الاقتصادية على العالم بعد فيروس ''كورونا'', شبكة فلسطين الإخبارية , 17 , نيسان , فلسطين، 2020، ص457.

[2] المرجع نفسه، ص458.

إذا نجحت كل من الاقتصادات النامية التي هندست مثل هذه الطفرة الاستثمارية في العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين في تكرار هذا الإنجاز في عقد العشرينيات الحالي أيضا، فإن الاقتصادات النامية ستكون بذلك اقتربت من قطع ثلث الطريق إلى تحقيق كامل إمكاناتها الاقتصادية. وإذا كررت كل الاقتصادات النامية أفضل أداء حققته في غضون عشر سنوات في تحسين الصحة والتعليم والمشاركة في قوة العمل، فإن هذا كفيل بسد معظم الفجوة المتبقية. وسوف يكون النمو المحتمل في الاقتصادات النامية في عشرينيات القرن الحالي أقرب إلى ما كان عليه خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

هناك أيضاً خيار إضافي متاح لثلثي الاقتصادات النامية التي تعتمد على صادرات السلع الأساسية. إذ يمكنها أن تحسن من أدائها ببساطة من خلال تطبيق مبدأ أبقراط على السياسة المالية: "أولا، لا تُحدِث مزيدا من الضرر". الواقع أن هذه الاقتصادات عُرضة بالفعل لدورات الازدهار والكساد المنهكة (لأن أسعار السلع الأساسية من الممكن أن ترتفع أو تنخفض فجأة)، وعادة ما تؤدي سياساتها المالية إلى زيادة الأمور سوءا على سوء.

عندما تُفضي الزيادات في أسعار السلع الأساسية إلى تعزيز النمو بمقدار نقطة مئوية واحدة، على سبيل المثال، تعمل الحكومات على زيادة الإنفاق على نحو يؤدي إلى تعزيز النمو بمقدار 0.2 إضافية من النقطة المئوية. في عموم الأمر، في أوقات الرخاء، تميل السياسة المالية إلى زيادة نشاط الاقتصاد. وفي أوقات الشِدّة، يؤدي هذا إلى تعميق الركود. وتزداد قوة "مسايرة التقلبات الدورية" على هذا النحو بنسبة 30% في الاقتصادات النامية المصدرة للسلع الأساسية مقارنة باقتصادات نامية أخرى. كما تميل السياسات المالية إلى أن تكون أكثر تقلبا بنسبة 40% في هذه الاقتصادات مقارنة بالاقتصادات النامية الأخرى[1].

وتكون النتيجة إعاقة مزمنة لآفاق نموها. ومن الممكن الحد من هذا التراجع من خلال - بين أمور أخرى - إنشاء أطر مالية لتنظيم الإنفاق الحكومي، وتبني أنظمة أسعار صرف مرنة، وتجنب القيود المفروضة على تحركات رأس

[1] حرب , جهاد نميمة، المرجع السابق، ص459.

المال الدولية. إذا طُبِّقَت هذه التدابير السياسية كحزمة واحدة، فسوف تحقق الاقتصادات النامية المصدرة للسلع الأساسية زيادة في نمو نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة نقطة مئوية واحدة كل أربع إلى خمس سنوات. حتى الآن، كانت عشرينيات القرن الحالي فترة من الوعود المنقوضة التي لم تتحقق. لقد فشلت الحكومات في تحقيق الأهداف" غير المسبوقة "التي وعدت بتحقيقها بحلول عام 2030: "القضاء على الفقر والجوع في كل مكان؛ ومكافحة التفاوت داخل البلدان وفيما بينها؛ ... وضمان الحماية الدائمة للكوكب وموارده الطبيعية.

لكن عام 2030 لا يزال يفصلنا عنه أكثر من نصف عقد من الزمن. وهذه فترة طويلة بالقدر الكافي لتمكين الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية من استعادة الأرض المفقودة .وتحرك الحكومات على الفور لتنفيذ السياسات اللازمة من شأنه أن يعطي الجميع سببا للاحتفال[1].

[1] حرب , جهاد نميمة، المرجع السابق، ص460.

الفصل الثالث

دراسة حالة – انعكاسات فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري

تمهيد :

نظرا للطبيعة التي تكتسبها حالحة كورونا في كونها كارثة صحية ذات تمديد وحودي على البشرية، فقد حلقت عالقا حقيقيا أمام السيابية الحياة الاقتصادية وديناميكيتها على المستوى العالمي مما أدى إلى خفض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم وتراجع عجلة الإنتاج، وبفعل تنامي تأثيرات الجائحة واتساع نطاقها، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي وكذلك انخفض الطلب العالمي بشكل ملحوظ، كما تضررت التجارة الدولية للسلع والخدمات لتقييد حركة النقل تتيحة وتعطل سلاسل التوريد، لتمتد آثار الجائحة إلى أسواق النفط العالمية متسببة لها في الخيارات غير مسبوقة، وكذلك الحال في سوق العمل العالمي الذي عرف تأثرا واضحا، ولتخفيف الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة سارعت الكثير من دول العالم إلى اتخاذ حزمة من التدابير لإنعاش اقتصادها، إلا أنها واجهت صعوبة في ذلك، نظرا لتعقد مهمة الالتزام بقيود الميزانية وحدود الإنفاق في ظل قوة تداعيات هذه الجائحة وارتفاع درجة عدم اليقين حول مستقبلها، وفي هذا السياق وحدت الجزائر نفسها على غرار بقية دول العالم متأثرة بتداعيات حالحة كورونا على اقتصادها، ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري كاقتصاد ربعي قائم على مداخيل المحروقات، كان تأثير الأزمة عليه مزدوجا بسب تراجع الطلب على المحروقات وتهاوي أسعار النفط العالمية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى استجابة سريعة لتخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة، وذلك من خلال اتخاذ حزمة من التدابير الاستثنائية والظرفية ذات الطابع الاستعجالي، عبر تفعيل أدوات سياستها الاقتصادية المناحة: وزيادة على دور هذه التدابير في إدارة الأزمة فهي تكتسي أهمية بالغة في حماية مسار الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي الذي سطرته الدولة في مخطط عملها مطلع العام الحالي، كي اطار منظم من شأنه تجسيد نموذج اقتصادي جديد.

3-1-أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

أصبح من الواضح أن تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العاملي هي أ أشد وطأة من الكساد العظيم الذي انفجر عام 1929، فلأول مرة في التاريخ تواجه البشرية حالة من الإغلاق العام في جميع دول العالم، وتوقف النشاط الاقتصادي في القارات الخمس، نوجز فيما يلي أهم انعكاسات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي:

3-1-1- أثر الجائحة على التجارة العالمية :

تسبب فيروس كورونا المستجد بالفعل في اضطراب عميق في التجارة العالمية، مما أثر على العرض و الطلب في الاقتصاد العالمي، حيث أمرت العديد من الحكومات بالإغلاق المؤقت لمواقع الإنتاج غير الضرورية، بينما الخذت العديد من الشركات هذا الخيار طواعية أو ببساطة خفض الإنتاج بسبب الاضطرابات في سلاسل التوريد الخاصة بهم، و هو ما عمل من اتجاهات الركود التي يشهدها العالم سواء في الدول المتقدمة أو النامية، و تتوقع منظمة التجارة العالمية تراجع التجارة العالمية في السلع بسبب الجائحة بنسبة تتراوح ما بين 13%إلى% 32 خلال سنة 2020، في حين من المتوقع تعافي التجارة الدولية بنسب تتراوح ما بين 21% إلى 24% العام المقبل، شريطة تبني سياسات ملائمة لدعم التجارة الدولية والسيطرة على معدلات تفشي المرض، و الشكل الموالي يمين توقعات تطور مستوى التجارة الدولية خلال سنة 2020 و منة 2021. [1]

[1] ارمي خريد، عبد الكريم تامين قوامة لتحليلية التداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي لهملة كمال المدونات الاقتصادية
الله وأن رقم أن القرار 2001 من 7.

الشكل رقم (3): توقعات تطور مستوى التجارة الدولية خلال سنة 2020 وسنة 2021

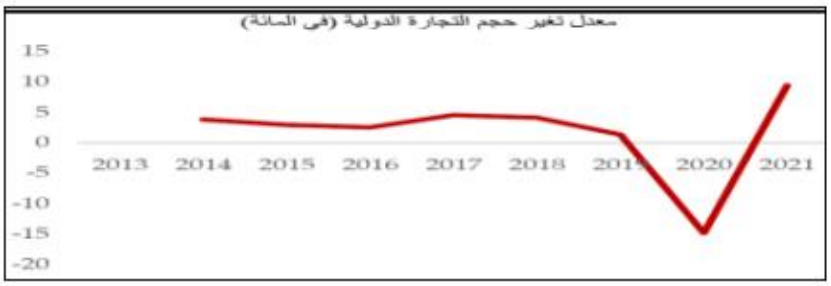

المصدر: صندوق النقد العربي، 2020

توقع أن تشهد سنة 2020 انخفاضا في المستوى الكلي لحسم التجارة الدولية بسبب جائحة كورونا، كما يمكن أن يسجل عام 2021 بداية الثماني في معدلات التجارة الدولية في حال النحسار الوباء.

الشكل رقم(04): تطورات مؤشرات التجارة العالمية للسلع والشحن والنقل الجوي ونقل الحاويات.

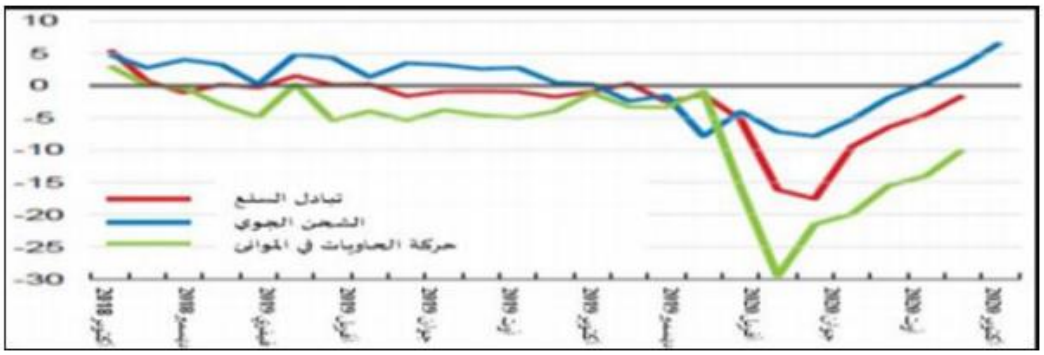

المصدر:(OCDE,2020,p,23)

خلال الشكل يتين أن حجم التجارة العالمية تقلص بشكل حاد في النصف الأول من عام 2020،

حيث عرفت الحارة البضائع الحفاضا بنسبة 16% من مستواها السابق للمعالجة، و الخفضت مستويات السياحة

و السفر الدولي يشكل حاد، والعكس الاتعال في النشاط مع إعادة فتح الاقتصاد والتجارة و حركة مواني

الحاويات، ولا سيما في الصين وكوريا و العديد من الاقتصاديات الأسيوية الصغيرة مثل فيتنام، و قد ساعد

ذلك في زيادة الطلب العالمي على الأقنعة و غيرها من معدات الحماية الشخصية، وكذلك السلع اللازمة للعمل عن بعد بما في ذلك معدات تكنولوجيا المعلومات، كما أدى انتعاش الإنتاج الصناعي في الصين إلى زيادة الطلب على العديد من المواد الخام في البلدان المصدرية للسلع الأساسية (خاصة المعادن)، وانتعشت المقابيس المستندة إلى طلبات التصدير العلاقة من أدني مستوياتها في شهر أفريل و لكنها لا تزال بطبقة، كما ظل مستوى نقل الركاب و السفر موا ضعيفين بشكل استثالي، مما أدى إلى الخفاض عائدات التصدير في الاقتصاديات الحمدة على السياحة، حيث تقلصت قيمة الصادرات المرتبطة بالخدمات بنسبة 10,4% في الربع الأول من عام 2020 ومقارنة بالقارة نفسها من عام 2019) في مجموعة مكونة من 37 دولة، و التي شكلت في عام 2019 حوالي لتي الصادرات العالمية للخدمات، و لقد شكلت السياحة 624% من الصادرات العالمية للخدمات في عام 2019، و الخفض عدد السياح الدوليون الواقدين بنسبة 644% في جميع أنحاء العالم خلال الفترة الممتدة بين جانفي و أفريل 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، و توقع تقرير للأونكناه عن التجارة السائدة حاليا في كل من السلع و الخدمات المقفاضا أكبر بكثير في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول، و تشير التقديرات إلى أن قيمة الجارة البضائع على أساس سنوي قد انخفضت بنسبة 18% في الربع الثاني، و التجارة في الخدمات بنسبة

21%في نفس الفاية، والجدول الموالي يوضح تغيرات في حجم التجارة العالمية للسلع خلال الفترة ديسمبر2019 ماي 2020[1]

الجدول رقم (6): تغير حجم تجارة السلع العالمية خلال الفترة: ديسمبر2019 – ماي2020

	الصادرات	الواردات
العالم	18,3-	15,3-
الاقتصاديات المتقدمة	22,7-	15,8-
الاقتصاديات النامية	12,8-	15,8-

المصدر: (Economic Commission for Latin America and the Caribbean, 2020, p. 2)

إن تداعيات جائحة فيروس كورونا لها عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي، نظرا للانتشار السريع للفيروس التدابير التي اتخذتها الحكومات لاحتوائه، كإجراءات الإغلاق واسع النطاق للحدود و تعليق العديد من الأنشطة الإنتاجية، مما أدى إلى ارتفاع حاد في معدلات البطالة وانخفاض الطلب على السلع و الخدمات، حيث أراضي تلاحظ من خلال الجدول رقم () أنه من المتوقع أن تسجل الصادرات العالمية انخفاضا بنسبة 18.3% ، بينما يتوقع أن تشهد الواردات العالمية الحفاضا يقدر ب 15.8% ، و منتضرر الاقتصاديات المتقدمة (-9622,7(أكثر من الاقتصاديات النامية (128) ، في حين تبقى مستويات الواردات مماثلة للانخفاض في الواردات العالمية.

[1] غيتا , غوبيناث، الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة, منشورات صندوق النقد الدولي , 10 ,اذار, واشنطن، 2020، ص220.

انهيار أسعار النفط:

تاثر سوق النفط بشكل حاد إثر تفشي وباء كورونا حيث علق الخواء على أن سوق النفط لم يشهد مثل هذا التأثير منذ حوالي 17 عام، وكان ذلك نتيجة فرض القيود حركة الطيران بشكل شبه كلى بين دول العالمي، زيادة على الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي الفيروس في معظم الدول، دون) نفسي حرب الأسعار المشتعلة بين السعودية وروسيا.

فقد سجلت أسعار جام غرب التكساس الوسيط العقاضا بنسبة 95.3 ليسجل 20 دولار للبرميل، فيما سجل خام برنت بحر الشمال الحفاضا بنسبة 6.5% ليصل إلى 23 دولار للبرميل، كما ساهمت حرب الأسعار بين السعودية وروسيا في زيادة المعروض من النفط في الأسواق العالمية من جهة وتراجع الطلب العالمي حوالي 20 مليون برميل يوميا من جهة أخرى.

أما عن تعليقات منظمة الأوينك، فقد أشارت إلى انخفاض رهيب في سنة معاملها الذي وصل إلى16,87 دولار للبرميل مع بداية أفريل 2020 ليسجل أدق مستوى في 16 جوان 2005، حيث تضم سلة الخامات المريح الصحراوي الجزائري، جيراسول الأنغولي، دجيتو الكنغولي، والفيرو الغيني رأي الخفيف الجابوني والخام الإيراني التقيل.

كما توضح الأحوال السائدة للعالم أن النفط يتعرض لعدة أحداث تدفعه للانخفاض في الوقت نفسه لقلي فيروس كورونا، وتسبيبه في تراجع الطلب على الطاقة[1].

[1] غيتا , غوبيناث، المرجع السابق، ص221.

.تراجع الأسعار التي أدت الحرب حول الحصى السوقية شلل المفاجئ في العالم وتزعزع العرض والطلب. بالرغم من الخيار أوبك تجاهل الأعضاء طلب الاجتماع لحل أزمة الأسعار شديدة الانخفاض،

وضع قيود على الصادرات:

تسببت جائحة كوفيد 19 في صدمة هائلة في الطلب العالمي على المنتجات الطبية و تعتمد هذه المنتجات إلى حد كبير على التجارة الدولية وسلاسل التوريد العالمية التي غالبا ما كانت تخضع لاضطرابات في شبكات التصنيع و النقل الدولي، و قد تفاقم هذا الوضع بسبب حظر الصادرات و القيود التي فرضتها بعض الدول للتخفيف من النقص الحاد على المستوى الوطني و اعتبارا من منتصف شهر ماي، فرضت 85 دولة من جميع مناطق العالم بغض أشكال القيود و الخطر على الصادرات و على المنتجات ذات الصلة بكوفيد 19، بما في ذلك 76 دولة عضو في منظمة التجارة العالمية و 9 دول من خارج منظمة التجارة العالمية، و الشكل الموالي بين عدد الدول التي قامت بفرض القيود على التصدير حسب نوع المنتجات:

الشكل رقم (05): عدد الدول التي فرضت قيودا على عمليات التصدير حسب نوع المنتجات.

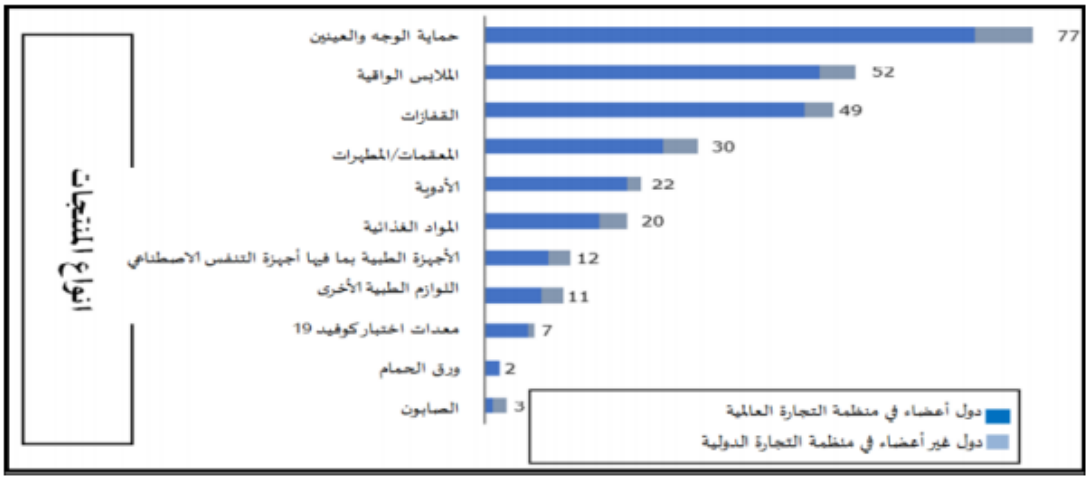

المصدر: (Committee for the Coordination of Statistical Activities, 2020, p. 32).

اتخذت القيود على الصادرات التي فرضتها مجموعة من الدول لمكافحة عالمية كورونا أشكالا مختلفة، بما في ذلك حظر التصدير وإجرابات ترخيص التصدير، ولقد كان هناك تنوع كبير في أنواع المنتجات المتأثرة بهذه القيود، وتلاحظ من خلال الشكل أن غالبية الإجراءات قد حدث من تصدير معدات الحماية الشخصية ضد فيروس كورونا؛ على غرار منتجات حماية الوجه والعين (77) دولة) والملابس الواقية (27 دولة) والقفازات (49 دولة، كما خضعت المطهرات والمستحضرات الصيدلانية والمواد الغذائية لقيود على التصدير ولكن بدرجة أقل. [1]

3-2 أثار جائحة كورونا على قطاع الصناعة.

[1] رامي جريدة عبد الكريم تأمين مرجع سبل ذكره من 100-11

من المتوقع أن ينخفض نمو التصنيع العالمي الذي كان قد تباطأ بالفعل سنة 2019 نتيجة التوترات

التجارية بين الاقتصاديات المهيمنة بسبب الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن حائلحة كورونا، زكما هو موضح

في الجدول رقم 7:

الجدول رقم (7): تطور مؤشر الإنتاج الصناعي العالمي.

	العالم	شرق أسيا	أوروبا	أمريكا الشمالية	الصين
جويلية2019	113,6	105,1	106,1	103,9	129,9
أوت2019	113,7	103,4	106,2	104,5	130,5
سبتمبر2019	114,2	105,2	106,2	103,9	131,7
أكتوبر2019	113,4	102	105,6	103,2	131,8
نوفمبر2019	114,1	101	105,8	104,2	133,4
ديسمبر2019	114,2	102	104	104,3	134
جانفي2020	103	104,3	105,5	104,2	99,8
فيفري2020	102,6	102	104,9	104,2	100,3

المصدر: établie par les chercheurs à partir de: Angela Me, Haishan Fu, Op.Cit., p 26.

فطوال سنة 2019، كان التصنيع العالمي يشهد بالفعل الخفاضا ثابتا في نمو الإنتاج، حيث سجلت البلدان الصناعية بشكل خاص) انكماشا ملحوظا في الإنتاج، و لا تزال الصين تظهر معدلات نمو ربع سنوية عالية تجاوزت 65% في نهاية العالم، وفي الشهريين الأوليين من سنة 2020 أظهرت الصين الخفاضا حادا في الإنتاج مع بداية إغلاق ووهان ومناطق أخرى لاحتواء الفيروس في نفس الوقت. وبالنسبة للبلدان الصناعية المجمعة إلى مجموعات البلدان أمريكا الشمالية وأوروبا وشرق آسيا، فلا يمكن قياس الآثار المباشرة خالجة كورونا بأحدث بيانات فيفري 2020، حيث باشرت معظم البلدان القيود الاقتصادية شهر مارس، وبالرغم من ذلك بدأت هذه البلدان عام 2020 مع مزيد من الانخفاضات في الإنتاج.

كما يظهر إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي انخفاضا حادا نائها بشكل رئيسي عن حصة كبيرة في الصين في التصنيع العالمي، ومن المرجح أن قطاع التصنيع العالمي وبسبب حالمة كورونا سيتأثر . من ثلاثة جوانب:

-تعطيل الإمدادات المباشرة سيعيق الإنتاج، حيث يركز الفيروس على قلب التصنيع في العالم (شرق أسيا(وينتشر بكثرة في الشركات الصناعية العملاقة الأخرى في الولايات المتحدة وألمانيا.

كما يظهر إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي انخفاضا حادا ناتجا بشكل رئيسي عن حصة كبيرة في الصين في التصنيع العالمي، ومن المرجح أن قطاع التصنيع العالمي وبسبب جائحة كورونا سيتأثر من ثلاثة جوانب:

- .ستؤدي العدوى في سلسلة التوريد إلى تضخيم صدمات التوريد المباشرة، حيث ستجد قطاعات التصنيع في الدول الأقل تأثرا صعوبة أكبر وأكثر تكلفة في الحصول على المدخلات الصناعية المستوردة بشدة، ومن ثم من بعضها بعضا.

-ستكون هناك اضطرابات في الطلب يسبب حالات الركود وانخفاض الاقتصاد الكلي، وبسبب حالة الترقب والتأخير في الشراء التي تسيطر على المستهلكين والمستثمرين.

لقد تراجعت أسعار السلع الأولية في العالم كثيرا، حيث أثرت الجائحة بشكل مباشرا على العرض والطلب من السلع الأولية، ويرجع السبب في ذلك إلى تدابير الإغلاق الكلي والجزئي لأماكن العمل التي انتهجتها187 دولة

، وكذلك بسبب تعطل سلاسل التوريد التي تنقل تلك السلع من المنتجين إلى المستهلكين في أنحاء العالم، كما تفاقم هذا الأثر جراء تراجع النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد توقع البنك الدولي أن تؤدي الجائحة إلى تغيرات دائمة في الطلب والمعروض من السلع الأولية، لا سيما على مستوى اقتصاديات الأسواق الناشئة والبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأولية، فقد اعتبرها البنك الدولي من بين أشد البلدان عرضة للآثار الاقتصادية للجالحجة، إلا أن التأثير الكامل للجائحة على أسواق السلع الأولية عموما مرهون بمستقبل الأزمة، وكيفية استجابة البلدان والمجتمع الدولي في مواجهتها ويمكننا توضيح تأثر أسعار السلع الأولية من خلال الشكلين المواليين[1]:

الشكل (6): مؤشرات أسعار الشهرية

المصدر:World Bank, (April2020)،
Outlook Implications of covid-19 of commodities،p10.

الشكل (7): تغيرات أسعار السلع الشهرية منذ جانفي2020

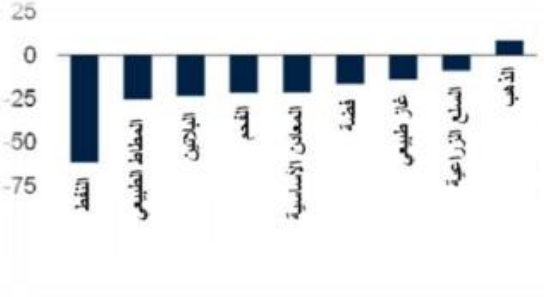

المصدر:World Bank, (april 2020)، Commodity Markets Commodity Markets

1-3- أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري :

كانت جائحة كورونا أثر بالغ على الاقتصاد العالمي، وعلى اقتصاد الجزائر كغيره من اقتصادات العالم، لكن كون اقتصاد الجزائر مترهل بالأساس يسبب اقتصاده الريعي، حيث أدى تراجع أسعار النفط إلى ركود شديد، ما أثر على مجموع القطاعات الاقتصادية، والتي يمكن التفصيل فيها كالتالي:

[1] الحمد فيولي الطاهر ثوابتية، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم اثار جائحو كورونا (كوفيد 19) على الاقتصاد العالمي الأزمة الاقتصادية العالمية 2020، اجملة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير رقم 20 ليتمبر 2020، ص ص 6-7

1-3-1 أثر جائحة كورونا على التجارة الخارجية.

رغم أن الدولة محفضت قيمة الواردات بمعدل (9628.24) يفعل رفعها للضرائب الجمركية لأغلب المنتجات باستثناء المنتجات الإستراتيجية التي أحتفظ بمعدلات الثابتة بالإضافة إلى تخفيضها بالنسبة للمنتجات المستوردة المتعلقة بالعتاد الصحي، إلا الميزان التجاري بقي سالبا بمعدل (61.86%) وهذا راجع إلى تقلص قيمة الصادرات بمعدل (19643.95 بفعل تراجع سعر الوميل من النفط. هذا العجز الطفيف في الميزان التجاري سيتم امتصاصه عن طريق استهلاك حصة من احتياطي الصرف معبر عنها بالادخار الخارجي بمعدل (0.39(% محصلين بذلك على نوازن ميزان المدفوعات.

تعتمد الجزائر في مداخيلها من العملة الصعبة على صادراتها من البترول والغاز بنسبة 98 بالمائة، كما أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50 بالمائة من الجباية البترولية، و تدفع 70 بالمائة من الرواتب على أساس هذه المداخيل، و بتهاوي أسعار البترول إلى 48.28 دولار كما هو مبين في الشكل رقم 12 تكون الميزانية الجزائرية المبنية عادة على سعر برميل يفوق 50 دولارا، غير قادرة على استيعاب تراجع المداخيل، و تكبد الجزائر الآن خسائر بحوالي مليار دولار شهريا جراء انخفاض أسعار البترول، في وقت كانت التقديرات تشير إلى إمكانية تحصيل أكثر من 30 مليار دولار نهاية السنة[1].

[11] المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية مجلة الخامات سياسيات رقم 14 براون للالبان مارس 1 155-154

الشكل رقم (12): سعر البرميل الواحد للبترول لنهار 29 نوفمبر 2020.

المصدر: World Bank see on: www.worldbank.org

الشكل رقم (13): مراحل تطور سعر برميل من البترول للسداسي الثاني2020.

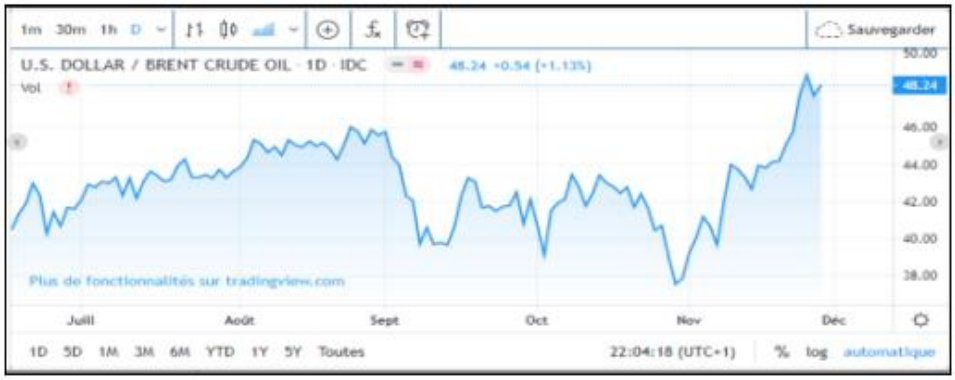

المصدر: World Bank see on: www.worldbank.org

ووفقا لهذه المعطيات فإن الوضع المالي للجزائر حرج جدا، إذ كان من المتوقع أن يكون عجز بحوالي 13مليار دولار في الميزانية، لكن وبحسب تصريحات بعض خبراء المالية، فإن الجباية البترولية التي كانت متوقعة ،2800 مليار دينار جزائري سيتم تقليصها إلى النصف ما يعني عجز بـ 1400 مليار دينار جزائري يضاف إلى العجز المتوقع ، 1500 مليار دينار جزائري؛ أي أن العجز تقريبا سيتضاعف إلى 2900 مليار دينار جزائري، وهو ما 26 مليار دولار تقريبا. ولمواجهة هذا الوضع لجأت الحكومة إلى خيار التمويل غير التقليدي (طبع النقود[1].(

[1] المركز اللعفراني العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ص 155 .

ورغم تأزم الوضع الاقتصادي بالجزائر إلا أنها لا تزال تحتفظ بهامش أمان بفضل احتياطاتها من العملةالصعبة والمقدرة بنحو 55 مليار دولار.

1 -على إنتاج النفط في الاقتصاد الجزائري:

الشكل رقم (14): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (جويلية 2019 – جوان 2020) مليون برميل يوميا.

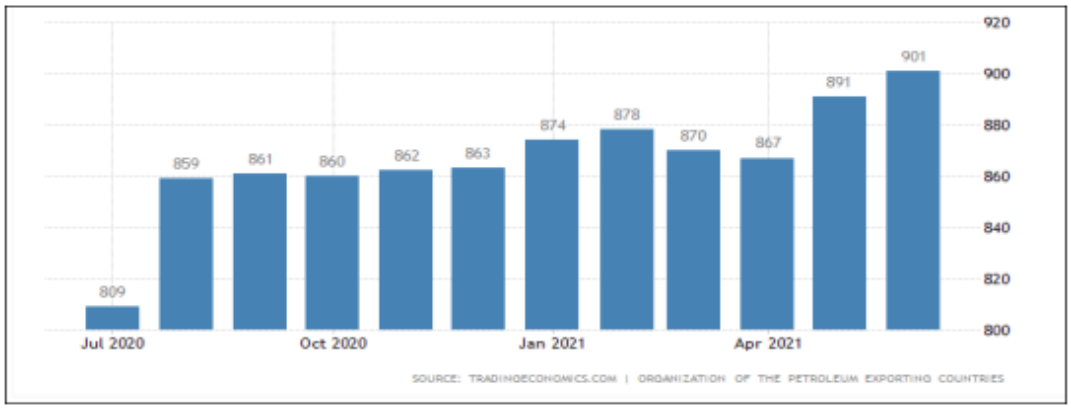

المصدر:trading economics: "الجزائر – إنتاج النفط"، متاح على الموقع:

https://ar.tradingeconomics.com/algeria/crude-oil-production،تاريخ التحميل (2021/08/07):.

كنتيجة لانكماش الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب على النفط سجل سعر النفط الخام أدنى مستوى شهده منذ 18 عام، في المقابل دفع الخلاف بين الأوبك ومجموعة منتجي النفط وروسيا السعر إلى مزيد من الانخفاض في الإنتاج، فالجزائر التي كانت تنتج 1032 مليون برميل يوميا في جانفي 2019 أصبحت تنتج فقط807 مليون برميل يوميا، وعلى الرغم من أن أوبك ودول أخرى قد وافقت على خفض الإنتاج، إلا أن العالم لا يزال لديه نفط خام أكثر مما يمكنه استخدامه. وهذا ما أدى إلى تدني الأسعار ويشير خبراء اقتصاديون إلى أن الخسائر الجزائر من تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بلغت مستويات قياسية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، والتي

فاقت 2 مليار دولا. الجزائر خسرت 18 6% من الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، مرجعا ذلك إلى ارتفاع درجات الحرارة في أوروبا. "

2- على الميزان التجاري.

الشكل رقم (15): تطور الميزان التجاري في الجزائري خلال الفترة (جويلية 2017- جوان 2020) مليون دولار أمريكي.

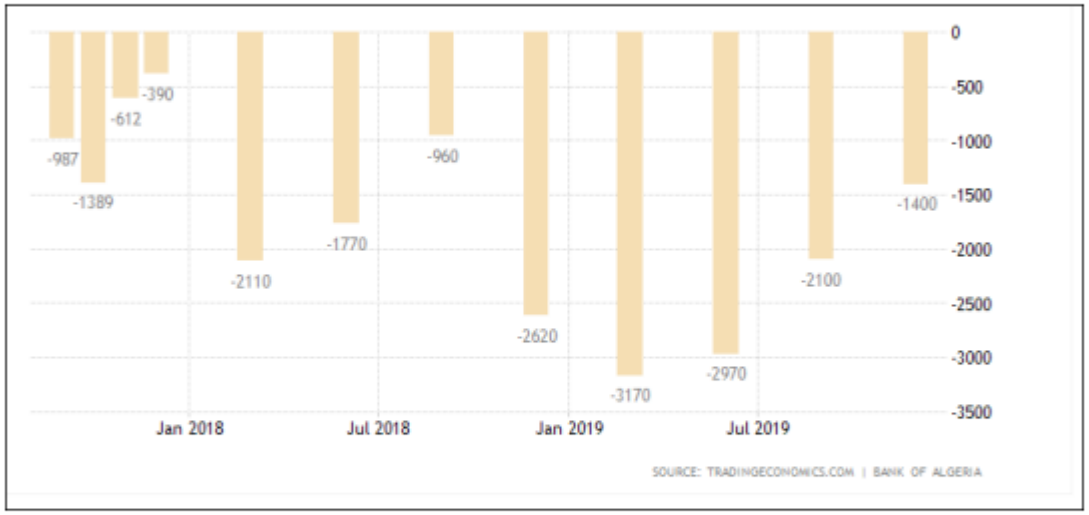

المصدر :"economics Trading :الجزائر–الميزان التجاري"، متاح على الموقع:

https://ar.tradingeconomics.com/algeria/balance-of-trade ، تاريخ التحميل .2021/08/11

لقد العكس الحفاض أسعار البترول في السوق العالي على الميزان التجاري الجزائري الذي شهد مجزا ملحوظا خلال السنوات الأخوة كنتيجة للأزمة البارونية التي شهدها الاقتصاد العالي في النصف الثاني من سنة2014 ، إلا أن أزمة كورونا أدت إلى تفاقم هذا العصر الذي سجل في السداسي الأول من سنة 2020 عجزا قدر ب- 2724 مليون دولار أمريكي

3-3 أثر جائحة كورونا على المتغيرات الكلية.

1 -الأثر على العرض:

سيتأثر الإنتاج سلبا على جميع المستويات سواء بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي الخام الذي سينخفض معدل (7,76 بالمائة (يسبب انخفاض إجمالي القيمة المضافة بمعدل 3-4.7 بالمائة ، و كانت الأنشطة الإنتاجية الأكثر تضريا هي على التوالي : نشاط الخدمات غير المتبادلة الموجهة للصالح العام بمعدل (-25.1 بالماني نشاط الصناعات الأخرى بمعدل 545 بالمائة بانشاط البناء بمعدل 3 بالمالة نشاط النقل و المواصلات يعدل (0.38 بالمائة بالأخص المتعلق بالنقل منها) و هذا نظرا لانخفاض العمالة و اعتماد أنشطتها على كثافة اليد العاملة و عدم حدوث الأثر إحلال رأس المال محلها على عكس الأنشطة الأخرى غير الماكرة التي استفادت من هذا الأثر . رغم كل هذا سوف لى تشهد تأثر كمية العرض الإجمالي للمسلح عليا إذ لم تعدى معدل (0.084 بالمائة) وهذا راجع لتغطية أجور العمال من طرف النفقات الحكومية من جهة وكر الإحلال الرأس فقال محل اليد العاملة لأغلب الأنشطة من جهة أخرى

2 --الأثر على الطلب:

بالنسبة للسلع الوسيطة فقط ازداد الطلب عليها بمعدل (4.52 بالمائة) لكن لم تمكن الآلة الإنتاجية سوى من استهلاك (0.71 بالمائة) التعويض الخفاض القيمة المضافة من جهة وبلوغ نفس الكمية المعروضة سابقا من جهة أخرى ، أما إجمالي الطلب على السلع النهائية فقد الخفض بالنسبة للسلع المنية بعدل (65،50 بالمائة) بسبب انخفاض استهلاك الأسر معدل -2.26 بالمالة) (بالأخص السلع التجارية) التكاثر هو الآخر يفعل ارتفاع التضخم بمعدل (14.344 بالمائة) ، و رغم إجراءات تقليص الاستثمار الذي بلغ (25.32 بالمائة) إلا أن

إجمالي الاستثمار لم يتأثر كثيرا و بلغ معدل (-0.02 بالمائة) وهذا راجع لامتصاصه من طرف ادخار الأخوان الاقتصادية و بالأخص ادخار العالم الخارجي معدل (0.374 بالمائة. [1]

3 -الأثر على البطالة في الجزائر والناتج المحلي الإجمالي:

في تقرير صندوق النقد الدول لشهر أكتوبر فقد عدل توقعاته لنمو الاقتصادي بالخلف إلى 65.5% مقابل 965.2 المتوقعة في شهر جوان العارض، كما توقع أن معدل البطالة في الجزائر سيصل إلى 14.1 96 هذا العام، و14.3% العام المقبل وتحذر مؤسسة برتون وودز من تدهور الحسابات الخارجية للجزائر مع احتمال حدوث عجز بنسبة 610.8% من الناتج المحلي الإجمالي، ومجرب - 16.6% في عام 2021.

كما أن توقف نشاط عدد من المؤسسات الاقتصادية و بالأخص الصغيرة والمتوسطة سيكون عاملا مهددا لزيادة نسبة البطالة خاصة و أن تقرر هذا النوع من المؤسسات حراء الأزمة وارد جداء باعتبار أنها تقوم على هوامش أمان نقدية ضعيفة لا تمكنها من مقاومة تناميات الجائحة لفترة طويلة، حيث أن هذه المؤسسات ستضطر على تسريح العمال إذا ما واجهت قصورا في التدفق النقدي بشكل يؤثر على استمراريتها و مرونة انشاطها خاصة إذا تم تلقى في المقابل تحويلات تقفية من الدولة كما أن تقليص الحكومات تنفقات التجهيز% 20,1 في قانون المالية 2020 سيعكس اليا على استعمليات الدولة في القطاعات الحيوية و المنشات القاعدية لما قد يقائم كبر الأزمة في زيادة مستوى البطالة، كما لا يجب إعمال البطالة إلى القطاع الموازي حتى و إن كان لا يدخل ضمن الحسابات الرحمية و النتائج القومي وذلك لأنه يشكل من معشر من حجم التشغيل الكلي، حيث أن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر يقول 30% من الناتج الداخلي الخام، و حجم التشغيل الموازي في الجزائر يقدر ب 643% من حجم التشغيل الكلي، كما أن للعمل غير الرسمي أثر كبير في دلالة معدل البطالة كمؤشر من مؤشرات تفسر معطيات سوق الشغل.

[1] ازين الدين اقبال، اسية موسي، كمال بالتوصيل تقدير اثر فيروس كورونا (كوفيد - 19) على الاقتصاد الجزائري باستعمال نموذج القوارت الحسني العام هذاة الباحة، القرار، 2000، من 7

الأثر على دخل الأعوان الاقتصادية:

ذاكر دخل الأسر تأثيرا ملقيقا بمعدل 0.110 بالمنام مسبا العاثر طفيف منا على دخله المناح بمعدل0.003- بالمائة) بسبب انخفاض دخل العمل (0.71 بنات) و هذا رغم انخفاض الضرائب المباشرة المفروضة على الأثر تعدل طفيف لا يعدى -0.55 بالمالة) و ارتفاع الحارهم بنسبة طفيفة (+0.16 بالمائة) يفعل تقليص استهلاكه مع ثبات مردودية رؤوس أموالهم، كما تاكر دخل المؤسسات تأثرا طفيفا .

الأثر على احتياطات الصرف:

كنتيجة للمجموعة من العوامل والتي من بينها تراجع الصادرات النفطية الجزائرية التي أدت إلى تراجع الإيرادات، وهذا ما نتج عن تراجع أيضا الاحتياطات المصرف، وهذا ما يبينه لما الشكل الموالي:

الشكل رقم (16): تطور احتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة (جانفي 2019 – أفريل 2020) مليون دولار أمريكي.

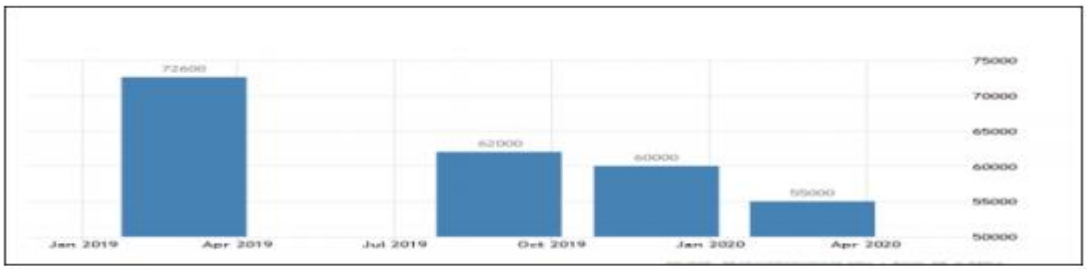

المصدر :" economics Trading :الجزائر – احتياطات النقد الأجنبي "،متاح على الموقع:

https://ar.tradingeconomics.com/algeria/foreign-exchange-reserves تاريخ التحميل: 2021/08/11

لقد تراجع احتياطي الصرف من حوالي 72600 مليون دولار مع بداية سنة 2019 إلى فقط 55000 مليون دولار أعمال 2020 مثلا ما يقل عن 17 شهر من الواردات، وهذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري في مواجهة الصدمات الخارجية.

الأثر على الأسعار:

تكر مؤشر الاستهلاك سلبا بارتفاعه بالغا تعدل (14.340 2) بسبب ندرة السوق الماكرة بالخفاض كمية العرض المركب والانتاج العلمي + المستورد) معدل (964.17) يفعل تقلص كمية الواردات متعدل36 2.46- ، كما انخفض مؤشر أسعار الفتح بمعدل (9612.77) يفعل التفاض قيمة الطلب العملي بسبب انخفاض كلا من سعر الطلب على السلع المحلية تعدل (61.81%) وكمية الطلب على السلع(65.65%- من جهة، والخفاض قيمة الصادرات بمعدل -9643.95) من جهة أخرى.

3-3-التضخم والبطالة

عمقت الأزمة الصحية لتفشي فيروس كورونا (Covid 19) من حدة البطالة والفقر في الجزائر، حيث سجلت الجزائر ارتفاع كبير في معدلات البطالة وصل إلى 14.1 % مقارنة بسنة 2019 التي سجلت 11.4 % أي بتغير قدره 23.90 % فالإجراءات الوقائية التي فرضتها الدولة من اجل الوقائية من الوباء عمقت من حدة البطالة لاعتماد الكثير على الأعمال الحرة مثل:

الحرفيين، و التجار، و عمال النقل الخاص عمال المقاهي، و عمال قاعات الحفلات والفنادق، و عمال قطاع السياحة والخدمات[1] ...

حيث أظهر مسح أجرته وزارة العمل على عينة من 3600 شركة يعمل ما 440171 عاملا أن حوالي 500 ألف عامل فقدوا وظائفهم بشكل مؤقت أو دائم جراء الأزمة الصحية، فنعكس هذا سلبا على القوة الشرائية للأفراد الذين دق الفقر عتبت أبواهم حيث انخفضت دخلوهم ونقصت أرباحهم مما جعل الكثير منهم يعيش حياة صعبة الخوف من المرض من جهة والوضع المالي المتدهور من جهة أخرى، والمعروف أن العلاقة بين البطالة والفقر علاقة وطيدة فالبطالة هي العنصر الأساسي للفقر وبرغم من انخفض معدل الفقر بشكل كبير في الجزائر منذ

[1] موسى كاسحي، دربال روقية، المرجع السابع،ص ،905

التسعينيات بفضل الإعانات وإجراءات الإدماج الاجتماعي إلا أن الجزائر مازال تسجل مؤشر مرتفع من الفقر وآخر التقديرات المسجلة كانت سنة 2011 والتي أظهرت معدل فقر بـ: 5.5 %والفقر المدقع 5.0%

ومن خلال ما سبق تمثلت الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في مواجهة فيروس كورونا (19 Covid) على المستوى الإقتصادي في إصدار النص الكامل لبيان الإجتماع الدوري لمجلس الوزراء الأحد 22 مارس 2020 ،والذي نص على

- التخفيف من قيمة فاتورة الاستيراد من: 41 إلى: 31 مليار دولار.
- التخفيف من نفقات ميزانية التسيير بـ: 30 %دون المس بأعباء الرواتب
- التوقف عن إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية مما سيوفر للجزائر حوالي سبعة 7 مليارات دولار سنويا.
- تأخير إطلاق المشاريع المسجلة أو قيد التسجيل التي لم يشرع في إنجازها
- الإبقاء دون مساس على النفقات المرتبطة بقطاع الصحة وتدعيم آليات مكافحة انتشار وباء كورونا فيروس والأمراض الوبائية بصفة عامة
- الإبقاء دون مساس على مستوى النفقات المتعلقة بقطاع التربية
- التكفل في قانون المالية التكميلي عند إعداده بخسائر المتعاملين الذين تضرروا من انتشار فيروس كورونا الوباء
- تكليف الشركة الوطنية سوناطراك بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من: 14 إلى 7 مليارات دولار من أجل الحفاظ على احتياطي الصرف
- خصصات بقيمة 70 مليار دينار جزائري للتخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية لأزمة . فيروس كورونا (Covid 19)

- دعم الإتفاق على قطاع الصحة يشمل ذلك 3.7 مليار دولار للإمدادات الطبية، و 16.5 مليار دولار للمدفوعات الإضافية للعاملين في مجال الصحي، و8.9 مليار دولار أمريكي لتطوير القطاع الصحي
- تخصيص 20 مليار دولار لإعانة العاطلين عن العمل يسبب الجائحة، و11.5 مليار دولار للتحولات إلى الأسر الفقيرة .
- خفض الانفاق الحالي والرأسمالي من أجل التكيف مع البيئة الجديدة المخفضة لأسعار النفط بنسبة 7.5 %مقارنة بقانون الميزانية الأولى لعام 2020
- تأجيل الاعلان عن ضرائب الدخل ودفعها للأفراد والمؤسسات، باستثناء الشركات الكبيرة.
- تخفيف المواعيد النهائية التعاقدية للمشروعات الحكومية المنفذ من قبل القطاع الخاص، وتعليق العقوبات المفروضة على الشركات التي تعاني من التأخير في إنجاز العقود العامة [1].

3-4-تاثير فيروس كورونا على قطاع المحروقات

تعتمد الجزائر في مداخيلها من العملة الصعبة، على صادراتها من البترول والغاز، بنسبة 98%، كما أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50 %من الجباية البترولية، وتدفع 70 %من الرواتب على أساس هذه المداخيل، ومن سوء حظ الجزائر، أن زبونيها الرئيسيين في أوربا والعالم، إيطاليا و إ سبانيا، هما الأكثر تضررا من أزمة فيروس كورونا ما يثير مخاوف من إمكانية تراجع الطلب أو تعطل الدفع في هذين البلدين، علما أن البلاد ترتبط بأنبوبي غاز نحو إسبانيا، وبآخر باتجاه إيطاليا.

وبالتالي الوضع المالي للجزائر سيكون جد حرج، إذ كان المتوقع قبل أزمة كورونا عجـــز بـ: 13 مليار دولار في الميزانية، واليوم مع وصول هذه الأزمة قد يتضاعف، وفي تصريح للخبير المالي سي محمد قائلا: "إذا استمرت أزمة

[1] موسى كاسحي، دربال روقية، المرجع السابع،ص ،905

كورونا، فالجباية البترولية التي كانت متوقعة بـ: 2800 مليار دينار سيتم تقليصها إلى النصف، وهو ما يعني عجزا إضافيا بـ: 1400 مليار دينار يضاف إلى العجز الأصلي المتوقع بـ: 1500 مليار دينار، أي أن العجز تقريبا سيتضاعف ليصل إلى ما قيمته 2900 مليار دينار وهو ما يعادل 26 مليار دولار تقريبا.

ومع التهاوي الكبير في أسعار البترول يستوجب الانتقال إلى الاقتصاد غير البترولي من خلال قنوات الثقة والاستثمار الأجنبي، وعليه فإن الحكومة الجزائرية، ستكون بين خيارين، إما اللجوء إلى التمويل غير التقليدي أو ما يعرف إعلاميا بطبع النقود، وهو إجراء سبق للحكومة ما قبل الأخيرة اتخاذه وأثار انتقادات واسعة، وإما الاعتماد على تمويلات خارجية عبر الاستدانة التي تظل من جانبها، خطا أحمرا ترفض الحكومة تجاوزه [1].

[1] العيسى علي، تجانية حمزة، المرجع السابق،ص، 96

خلاصة الفصل:

فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 شكل أزمة صحية عالمية أثرت على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى العالمي، حيث صنع حالة صعبة و نظام صحي معقد اثر على البشر في منطقة انتشاره الصين و انتقل إلى أغلب دول العالم، مخلفا أثار كبيرة على صحة المجتمعات و العديد من الخسائر في الاقتصاد كما انتقل فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 إلى العديد من دول العالم و أثر على الاقتصاد العالمي من خلال مجموعة من القنوات، أهمها قناة المبادلات التجارية و الترابطات المالية وقناة السياحة و النقل و أهم قناة هي الاتصال المباشر للإنسان مع الإنسان.

أثر فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري بحكم المبادلات التجارية المالية والاقتصادية الكبيرة بين الصين والجزائر، فباعتبار الصين هي الممون الأكبر للجزائر بالسلع، فإن توقف النشاط الاقتصادي والمؤسسات الإنتاجية ف الصين أدى إلى نقص الطلب على المنتجات البترولية وتراجع الصادرات الصينية للجزائر في ظل توقف الطيران والشحن والنقل البحري، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية.

وفي ظل هذه الأزمة اتخذت الجزائر إجراءات وسياسات فعالة لمواجهة انتشار فيروس كورونا ساعدت على التحكم في تداعياته السلبية، وذلك فيما يخص الأوامر والتعليمات التي أصدرها رئيس الجمهورية من توقيف الدراسة والنشاط التجاري الحجر المنزلي للعديد من الولايات والعديد من القرارات الأخرى في مجالات أخرى.

الفصل الرابع :

الخاتمة العامة.

1. الخاتمة:

لقد كانت لجائحة كورونا تأثريات اجتماعية واقتصادية وخيمة على الإقتصاد الجزائري على غرار باقي الدول، لكن بدرجة اكبر على الدول التي تعتمد على الريع البرتولي بحيث رافقت الأزمة الصحية هبوطا حدا في أسعار النفط مما خلق حالة عدم التوازن في الموارد والنفقات المالية للخزينة العمومية الأمر الذي جعل الحكومة الجزائرية تتخبط في أزمة اقتصادية حادة استنزفت من خلالها احتياطي الصرف، حيث عرف الناتج المحلي الإجمالي هبوطا حادا في سنة 2020 ناتج عن توقف النشاط االقتصادي في خضم الأزمة ليعاود الإرتفاع بعد تخفيف قيود الإغلاق وبعث النشاط من جديد، كما سجلت مستويات التضخم ارتفاعا محسوسا خلال فترة الأزمة بعد أن سجلت أدنى مستوياهتا خلال عام 2019 ليبقى التضخم سائدا في الإقتصاد الجزائري حيث بلغ نسبة 3.7 في 2021.

أثرت جائحة كورونا على الجزائريين بشدة، مما أدى إلى تفاقم مشاكل الإقتصاد الذي تهيمن عليه الدولة ويعاني بالفعل من سنوات من اخنفاض أسعار النفط والقيود على الإستثمار الحملي والإجنبي، قبل الوباء كان ما يقرب من ثلث الشباب الجزائري عاطلين عن العمل وكان الكثريون يأملون في التغيير بعد الاحتجاجات السياسية في عام 2019 بسبب الحراك لكن في ظل الإقتصاد غير المتنوع الذي يعتمد فقط على صادرات النفط والغاز واستنزاف احتياطيات العملات الأجنبية

تجدر الإشارة أنه بحسب صندوق النقد الدولي تراجع الإقتصاد الجزائري بنسبة 6 في المائة العام الماضي، لكنه يتوقع نمو 3,4 في المائة في عام 2022 على خلفية ارتفاع أسعار النفط، كما يتوقع عجزا في الميزانية بنسبة 18.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 ،ولمعادلة ميزانيتها، قال محافظ البنك إن الجزائر بحاجة

إلى سعر نفط يبلغ 169.6 دوالرا للبرميل، أي أكثر من ضعف السعر الحالي البالغ 72 دولار ومع ذلك يقول محللون إنه لا يوجد وضوح بشأن الكيفية التي يخطط بها النظام لإستباق كارثة اقتصادية محتملة.

حتى في الوقت الذي أدى فيه انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلى الضغط على الموارد المالية الحكومية والحد من قدرتها على تقديم المنح وخلق فرص العمل لسكاهنا الذين يغلب عليهم الشباب، فقد فشل صناع القرار الجزائر، أو مقررو القرار كما يعرفون، في تنويع الإقتصاد، بحيث كانت الحكومات المتعاقبة تحرق احتياطيات العملات الأجنبية، التي انخفضت من 200 مليار دولار في عام 2014 إلى 47 مليار دولار في عام 2020.

2. نتائج الدراسة:

أدى تفشي داء كرونا إلى تعطل المصالح الاقتصادية في الجزائر ودخولها في مرحلة الركود أدى تفشي داء كرونا إلى ازدهار التجارة الإلكترونية غير الرسمية عبر التواصل الاجتماعي لقد قانت الحكومة الجزائرية من خلال الخزينة و البنك المركزي بتحرير هوامش إضافية للسيولة عن طريق إجرائيين الأول تخفيض معدل الفائدة ب بالنسئة 25 ،0 و الثاني تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري في البنوك بمعدل 2 بالمئة أظهرت تقديرات أن ما تسببت فيه الجائحة من انخفاض في النشاط الاقتصادي ووقت العمل

سيؤدي إلى إلغاء – 67% من ساعات العمل في العالم في نصف الثاني من سنة **2020**، كما نتج عن تعليق الرحلات الجوية خسائر كبيرة لشركات الطيران الجوي، بالإضافة إلى الخسائر التي تكبدها قطاع السياحة بالنسبة للدول التي تعتمد على مداخيل القطاع السياحي.

3. مقترحات الدراسة:

بناءا على النتائج السابقة، وانطلاقا من هذه الدراسة يمكننا تقديم توصيات فيما يلي:

-ضرورة تفعيل إدارة المخاطر والأزمات من قبل المؤسسات عند مواجهة الأزمات والأوبئة

- على المؤسسة الجزائرية الاقتصادية تحسين من إستراتيجية النمو والتسيير لضمان الاستمرارية وخاصة مع تحقيقها لخسائر متوالية في النتيجة الصافية

- ضرورة العمل على رقمنه القطاعات للتغلب على مثل هذه الأوضاع الطارئة خاصة القطاع الصحي وكذلك محاولة تعديل السلوك الغذائي أو ما يعرف بالنظام الغذائي للسكان من أجل تحسينه من أجل رفع من كفاءة النظام المناعة لدى الإنسان

-كما يجب على الفاعلين المجتمعين تنظيم المجتمع من أجل صحة البيئة ومكافحة الأمراض المعدية وذلك عبر تعليم الأفراد الصحة الشخصية و على التشيع المبكر و في الأخير تطوير الحياة الاجتماعية و الإسبانية للمجتمع من اجل الصحة الساكنة

-تدخل الدولة بإجراءات ظرفية في مواجهة الوضع الاقتصادي الصعب يؤثر على الوضع الاقتصادي و يؤشر بعدم وجود إستراتيجية عمل مضبوطة من حيث الأجال والآليات والأهداف وأن الإصلاحات المعتمدة اتسمت بالبط وعدم الوضوح و حتى التردد أحيانا

قائمة المراجع

1.ايمان عبد العال، المشاركة المجتمعية وتفعيل ممارسة الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار جائحة فيروس كورونا، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد ،20 جامعة الفيوم.

2.بدر الدين عبد الله حسن حمد، إشكالية تطبيق المعاهدات واللوائح الصحية الدولية في مجال مكافحة الأوبئة، مجلة العلو م القانونية والاجتماعية، الجامعة الاسلامية، السعودية،2021.

3.بن سونة عبد المجيد ،بن علي قاسم ،جائحة كورونا واثارها على الانضباط المورد البشرية بالمؤسسة الجزائرية ،"دراسة ميدانية بالمؤسسة الاستشفائية عبد الكريم بودرغومة "،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاجتماعية ،تخصص علم الاجتماع التنظيم والعمل ،جامعة أحمد دراية، أدرار،2020،2021.

4.جيهان سعد عبده المعين، أطر لمعالجة مواقع الصحف الإلكترونية و الإخبارية: تداعيات جائحة فَتوس كورونا المستجد، مجلة البحوث الإعلامية، العدد،54 القاهرة: جامعة الأزهر دار الكتب المصرية، ،2020.

5.سمية زروقة ،جمعة بوزاك ،القلق اثناء التعليم عن بعد لدى الطالب في ظل جائحة كورونا ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاجتماعية ،تخصص علم النفس المدرسي ،جامعة احمد دراية ،ادرار،2020،2021..

6.عباس وداد، دكار جنات، تدابير الجزائر لمواجهة الازمة المزدوجة جائحة كورونا وتراجع عائدات النفط، مجلة مدرات للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد8، العدد4، 2021.

7.العيسي علي، تجانية حمزة، تداعيات فيروس كورونا كوفيد19 : الاثار الاجتماعية والاقتصادية واهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد: 20، العدد1 خاص،(2020).

8.فاطيمة الزهرة بوداود ،أسماء زاوي ، تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري أثر جائحة كورونا ،مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية المجلد12 العدد 01 الخاص الجزء 1 ،جامعة عمار تليجي ،الأغواط ،جانفي ،2020.

9. فيري جينيفر ما رخام، كوفيد ،19 المقال في الأصل للقراء في الولايات المتحدة، امريكا، مارس2020.

10.نذير العلواني، تدابير الوقائية من فيروس كورونا كوفيد 19-وأثرها على الحق في العمل بين ضرورة مكافحة الوباء، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد ،05 العدد ،03 جامعة البليدة2، الجزائر،28/12/2020.

11. الهيبة,عدي، التحولات الكبرى لعالم ما بعد كورونا, مجلة هايبريس , ,12 نيسان , مصر، 2020.

12. الشمري، فيصل، كم خسرت شركات العالم حتى اليوم بعد تفشي كورونا؟ معهد العربية للدراسات، 20 ايار , الإمارات العربية، 2020.

13. أبو زيد، عبد الرحمن عاطف. الأسباب والتداعيات .. كورونا ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية، المركز العربي للبحوث والدراسات، 17 نيسان، قطر، 2020.

14. الصاري، عبد الحافظ، أزمة كورونا. هل يتحول العالم الاعتماد نظام اقتصادي أخلاقي؟م ركز الجزيرة للدراسات , ,25 اذار ,قطر، 2020.

15. زين الدين اقبال، اسية موسي، كمال بالتوصيل تقدير اثر فيروس كورونا (كوفيد - 19) على الاقتصاد الجزائري باستعمال نموذج القوارت الحسني العام هذاة الباحة، القرار، 2000.

16. الحمد فيولي الطاهر ثوابتية، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم اثار جانحو كورونا (كوفيد 19) على الاقتصاد العالمي الأزمة الاقتصادية العالمية 2020، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير رقم 20 سبتمبر 2020.

17. غيتا، غوبيناث، الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة, منشورات صندوق النقد الدولي 10 ,اذار, واشنطن، 2020